**دروس الأعمال الوجهة في مقياس القانون المدني لطلبة السنة الثانية ليسانس**

**ملاحظة مهمة:**

**- يلتزم الطالب بارسال خطة البحث عن طريق الإيميل الخاص بالأستاذ لمراجعتها**

**و تصحيحها ثم ارسال البحث كاملا.**

**- على الطلبة الاطلاع على المراجع المرفقة.**

**موضوع البحث: المسؤولية العقدية**

عناصر البحث:

- التعريف بالمسؤولية العقدية

- شروط المسؤولية العقدية

- أركان المسؤولية العقدية

* الخطأ العقدي
* الضرر
* العلاقة السببية بين الخطأ و الضرر

- أثار المسؤولية العقدية و الاتفاق على تعديل قواعدها

**التفصيل:**

**1- تعريف المسؤولية العقدية** : هي الجزاء المترتب عن إخلال المتعاقد بالتزامه العقدي عند الامتناع عن تنفيذ الالتزام أو التأخير فيه أو التنفيذ المعيب (سوء تنفيذ الالتزام).

**2 -أركان المسؤولية العقدية:** يشترط لقيام المسؤولية العقدية توافر أركانها و المتمثلة : في الخطأ العقدي و الضرر و العلاقة السببية بينهما، و علاوة على هذه الأركان ينبغي لقيام المسؤولية العقدية وجود علاقة عقدية صحيحة بين المسؤول (المدين) والمضرور (الدائن).

**أولا - ركن الخطأ العقدي:** يتمثل في الإخلال بالالتزام العقدي في أي صورة من صوره (عدم تنفيذ الالتزام أو التأخير فيه أو التنفيذ المعيب) سواء كان هذا الإخلال ناتجا عن سوء نية المتعاقد ً وغشه أو عن مجرد إهماله وتقصيره في تنفيذ ما التزم به في العقد.

**ثانيا - ركن الضرر:** هو أذى يصيب المتعاقد في حق مالي أو مصلحة مالية مشروعة، بحيث يكون مرتبط بذمته المالية، وفي المسؤولية العقدية لا يشمل التعويض إلا عن الضرر المباشر و المتوقع و المحقق الوقوع و الشخصي و الذي لم يسبق التعويض عنه، سواء كان ضرر مادي أو معنوي، كما يشمل التعويض تفويت الفرصة، و هذا حسب المادة 182 ق.م.

**ثالثا - ركن العلاقة السببية بين الخطأ العقدي والضرر:** لا يكفي لقيام المسؤولية العقدية تحقق ركني الخطأ العقدي و الضرر فقط، بل يشترط أن يكون هذا الخطأ هو السبب المباشر في حدوث الضرر و إلا انعدمت المسؤولية، و هذا الشرط الأخير هو ركن العلاقة السببية الذي يمثل الركن الثالث للمسؤولية العقدية، و قد نصت عليه المواد 124 و 125 و 127 ق.م ، و يمكن نفي علاقة السببية بين الخطأ العقدي و الضرر بإثبات السبب الأجنبي، (يقصد بالسبب الأجنبي كل فعل أو حادث غير متوقع و غير ممكن الدفع من قبل المسؤول و خارجيا عنه أي غير منسوب إليه أدى إلى حدوث الضرر الذي لحق بالغير )، سواء كان قوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير.

**3- الآثار المترتبة عن قيام المسؤولية العقدية:** بتوافر الأركان السابقة تقوم المسؤولية العقدية للمدين، و يترتب عنها حق الدائن المضرور في طلب التعويض لإصلاح الضرر الذي أصابه إما بطريقة ودية، أو عن طريق رفع دعوى قضائية تسمى بدعوى المسؤولية يرفعها المضرور ضد المسؤول الذي سبب له الضرر. و يقع على عاتق المضرور رافع دعوى التعويض إثبات جميع أركان المسؤولية العقدية من خطأ عقدي ( إثبات الإخلال بالالتزام العقدي) و الضرر و العلاقة السببية بينهما، و ذلك بإستعمال كل وسائل الإثبات. وعلى المدين نفي المسؤولية عن نفسه إما بنفي الخطأ العقدي المنسوب إليه أي نفي إخلاله بالتزامه العقدي، و ذلك بإثبات أنه نفذ التزامه العقدي على الوجه المتفق عليه في العقد، أو نفي علاقة السببية بين خطئه العقدي و الضرر الذي أصاب الدائن و ذلك بإثبات السبب الأجنبي.

يمثل التعويض الجزاء المدني المترتب على قيام المسؤولية العقدية و يهدف إلى جبر و إصلاح الأضرار المترتبة مباشرة عن وقوع الخطأ العقدي، سواء تمثلت الأضرار في خسارة مادية أو معنوية أو في تفويت الفرصة.

**4- تعديل أحكام المسؤولية العقدية** : يجوز للمتعاقدين طبقا للمادة 178 ق.م. الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية إما بـ :

- الاتفاق على تشديد المسؤولية العقدية ؛ كما لو اتفق المتعاقدان على قيام مسؤولية المدين رغم − السبب الأجنبي.

- أو الاتفاق على التخفيف المسؤولية العقدية أو الإعفاء منها، بشرط ألا يكون عدم تنفيذ المدين لالتزامه العقدي راجعاً لإرتكابه غشا ً أو خطأ جسيما ً ،غير أنه يجوز للمدين أن يتفق على إعفائه من المسؤولية الناتجة عن الغش أو الخطأ الجسيم المرتكب من الأشخاص الذين يستخدمهم في تنفيذ التزامه.

**قائمة المراجع:**

-أيمن سعد، **مصادر الالتزام،** دراسة موازنة بين القانون المدني المصري و مشروع مقترح للقانون المدني المصري طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، مصر2015.

- بشار ملكاوي و فيصل العمري، **مصادر الالتزام**، الفعل الضار، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن،2006

-بلحــاج العــربي، **الحقــوق العينيــة في القــانون المــدني الجزائــري في ضــوء أحــدث الاجتهــادات القضــائية المشهورة للمحكمة العليا**، دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر،2016

- بلحاج العربي، **النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري**، الجزء الثاني، الواقعة القانونية، المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999

− جابر محجوب علي، **النظرية العامة للالتزام**، مصادر الالتزام، المصادر الإرادية، العقد و الإرادة − المنفردة، دراسة في القانون القطري مقارنة بالقانون المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، . القاهرة، مصر، 2015

- حبار أمال، **مصادر الالتزام، المصادر الإرادية و المصادر غير الإرادية في القانون المدني الجزائري**، − . مكتبة الرشاد، الطبعة الأولى، الجزائر2013، .

- سليمان مرقس، **الوافي في شرح القانون المدني**، الجزء الأول في الالتزامات، المجلد الأول في الفعل − الضار والمسؤولية المدنية، القسم الأول في الأحكام العامة، بدون دار نشر، الطبعة الخامسة .1992

- عبد الرزاق احمد السنهوري، **"الوسيط في شرح القانون المدني**"(نظرية الالتزام بوجه عام).

- علي فيلالي، **"الالتزامات، النظرية العامة للعقد".**

- خليل احمد حسن قدادة ، **"الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري، مصادر الالتزام**.

- علي علي سليمان، "النظرية العامة للالتزام**، مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري".**